برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
القطر: دولة الإمارات العربية المتحدة
وثيقة المشروع

عنوان المشروع: إعداد تقرير الأهداف الإنمائية الألفية الثالث لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010

النتائج المتوقعة للبرنامج القطري: تعزيز القدرة الوطنية على تحليل وتصميم ومراقبة مبادرات التنمية الإنسانية.

النتائج المتوقعة: إصدار تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الثالث لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الجهة المنفذة: المركز الوطني للإحصاء

الجهة المشاركة في التنفيذ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وصف مختصر

تأسس المركز الوطني للإحصاء في عام 2009 ليكون الجهة الإحصائية الرسمية الوحيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمصدر الوحيد للبيانات الإحصائية الرسمية. ويهدف المشروع إلى تعزيز الكفاءات الوطنية الموجودة في المركز والمكاتب الإحصائية الأخرى في الدولة لإصدار تقرير الأهداف الإنمائية الألفية التابع لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010

مدة البرنامج: يوليو – ديسمبر (2011)

جوانب النتائج الرئيسية (الخطة الاستراتيجية) 1- تعزيز النمو الشامل والمساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. 2- تعزيز القدرات الوطنية والمحلية للتخطيط والرصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية

تاريخ البدء: 15 يوليو 2011
تاريخ الانتهاء: 30 ديسمبر 2011

الترتيبات الإدارية: نموذج التنفيذ الوطني

إجمالي الموارد المطلوبة **US$ 15,000** **دولار أمريكي**

إجمالي الموارد المخصصة
- منتظمة:
  - **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** 15,000 $ دولار أمريكي

تمت الموافقة من قبل:

التاريخ : ١١/٨/٢٠١١

د. راشد خميس السويدي
المدير العام للمركز الوطني للإحصاء في الإمارات العربية المتحدة
مدير عام

تمت الموافقة من قبل:

التاريخ: August, 11/2011

الدكتورة إليسار سروع
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي-الإمارات العربية المتحدة

أولاً، تحليل الحالة

لقد دعا بيان الألفية الصادر عن قادة العالم في مؤتمر القمة للألفية للأمم المتحدة، الذي انعقد في شهر سبتمبر في سنة 2000 ، والذي صادقت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة، لحماية الإنسان من الفقر والتخلف وبذل كل جهد ممكن من أجل تعزيز مبادئ الحرية والكرامة البشرية ونشر السلام وتحسين المستوى المعيشي والتنمية البشرية المستدامة بهدف تحسين شروط الحياة للسكان في العالم.وقد توافق قادة العالم على بذل كل الجهود من أجل تحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2015، من خلال مبادرة مختلف الدول للإيفاء بهذا الالتزام والتعاون المشترك لضمان النجاح لقناعة الجميع بان العديد من هذه الأهداف لا يمكن ان تتحقق دون تعاون وتكامل دولي في مختلف الميادين. وأوضح البيان بأن تطوير ما ذكر أعلاه يرتكز على النمو الاقتصادي المستدام الواجب تركيزه على الفقر متمركزا بدوره على حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق تم وضع خارطة طريق لتطبيق بيان الألفية التابع للأمم المتحدة ، الذي صدر في عام 2001. تخللت خطة الطريق هذه الأهداف الإنمائية الألفية ممثلة بإطار خط زمني يسمح بقياس التقدم بناء على مجموعة مختارة من المؤشرات لقياس التقدم في الفترة ما بين 2000-2015 ، و هذه الأهداف هي كالتالي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي للجميع.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

الهدف الربع: تخفيض معدل وفيات الأطفال.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ، الملاريا وأمراض أخرى.

الهدف السابع: ضمان البيئة المستدامة.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

في عام 2007، تمت مراجعة الإطار العام لخطة العمل المذكورة أعلاه لكي تضاف عليها أربعة أهداف جديدة، فأصبحت تضم الخطة المستحدثة الأهداف الإنمائية للألفية الثماني، مفصلة في إحدى وعشرين هدف (الملحق 1). كما أن المؤشرات العالمية المبنية على الأدلة ابتكرت أساسا بناءا على اندماج الاعتماد الوطني والإحصاء الوقتي. ومع ذلك، فإن مخرجات التنمية الشاملة تنبع من تقييم دقيق للمعلومات المتاحة ونوعيتها. زيادة على ذلك، لقد حدّد المختصون الثغرات المعلوماتية وتم زيادة القدرة الاستيعابية لعدة برامج إحصائية لضمان فعاليتها وللاستجابة لكافة أنواع الاحتياجات خاصة لأنه هنالك اعتراف واسع النطاق بأن تطوير معلومات شاملة وعالية الجودة ومشتركة ومتاحة حول كيفية أداء مجتمع يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن عملية صنع القرار متجاوبة ومسئولة بشكل متزامن على جميع المستويات (على صعيد واضعي السياسات ورجال الأعمال والمواطنين، الخ)،

ومن الجدير بالذكر بأنه "إيمانا من الدولة بالبعد الاجتماعي والإنساني للتنمية" و"انطلاقًا من التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بإعلان الألفية وما تضمنه من أهداف اجتماعية واقتصادية ذات أثر مباشر على التنمية الاقتصادية" أتى التقرير الثاني للأهداف التنموية الألفية لدولة الإمارات العربية

المتحدة، الذي أصدره وأطلقه كل من وزارة الاقتصاد في الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2007 الذي أظهر بشكل لافت التقدم الذي وصلت إليه دولة الإمارات والتزامها اللافت في تطبيق الالتزامات الدولية وخاصة فيما يخص تحقيق الأهداف التنموية الألفية.

بناءً على ذلك، ولخبرة المركز الوطني للإحصاء في دولة الإمارات في إصدار التقرير الأول والثاني للأهداف التنموية الألفية للدولة، عندما كان المركز قطاعاً للتخطيط والاحصاء بوزارة الاقتصاد، ناهيك عن أن المركز يهدف لتقديم الدعم للدولة فيما يخص صياغة السياسات واتخاذ القرارات الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية كجزء من الأهداف الإنمائية للألفية، سيواصل المركز الوطني للإحصاء مسيرته من خلال هذا المشروع الذي يهدف إلى إعداد وإصدار التقرير الثالث للأهداف التنموية الألفية لدولة الامارات العربية المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدولة.

بناء على ما تقدم، ستشرع دولة الامارات العربية المتحدة، من خلال المركز الوطني للاحصاء، في صياغة وإطلاق تقرير الأهداف التنموية الألفية الثالث الذي سيكون استمرارًا لجهود الدولة بتزويد متخذي القرار، على صعيد واضعي السياسات ورجال الأعمال والمواطنين، بمعلومات تحليلية تتسم بقدر كبير من الشفافية حول انجازات الدولة ونقاط الضعف، كما سيتم إلقاء الضوء على المشكلات والتحديات التي تعيق التقدم وصياغة الاستراتيجيات التي تواجهها الدولة مما سيساعد صانعي القرار والجهات المعنية في تحديد سياساتها المستقبلية فيما يخص هذه الأهداف.

ثانياً، الاستراتيجية

يأتي هذا المشروع متوافقاً مع المهمة المنوطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتمثلة في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز جهود المؤسسات والوزارات ومن خلال دمج هذه الجهود في القضايا الحديثة وقضايا التنمية العالمية. وقد أكدت حكومة الإمارات العربية المتحدة على التزامها بالعمل على تحقيق الأهداف المذكورة من خلال تطوير المؤسسات الحكومية للتأكد من تلبية الاحتياجات والمتطلبات الدولية من أجل رفع كفاءة الاقتصاد وجعله يعتمد على مجالات متنوعة حتى يتمكن من مواكبة البيئة التنافسية العالمية.

وسيعكس تقرير الأهداف الإنمائية الألفية التابع لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010 مدى تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة في عملية تحقيق كل هدف من الأهداف الإنمائية الألفية، كل على حده. بالإجمال، على التقرير أن يكون تحليليا ويسلط الضوء على مواضيع إضافية معززة للجانب التحليلي من التقرير. ومن خلال تحديد الاحتياجات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

لتحقيق ما ورد أعلاه، سيحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الوطني للإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة على إشراك الجهات المعنية في جميع مراحل المشروع المختلفة، مثل المؤسسات ذات العلاقة ومقدمي الخدمات والجهات الفاعلة المؤثرة والعاملة في القطاعين الاجتماعي والخاص والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثاً، ميزانية المشروع

اسم المشروع: دعم المركز الوطني للإحصاء لإصدار تقرير الأهداف الإنمائية الألفية التابع لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010

مدة المشروع: يوليو – ديسمبر (2011)

رقم المشروع:

ميزانية المشروع: 15,000 $

النتائج و إطار الموارد (2011)

النتيجة المنشودة كما جاء في نتائج البرنامج القطري وإطار الموارد: تعزيز القدرة الوطنية على تحليل وتصميم ومراقبة سياسات التنمية الإنسانية في مجالات الأولوية الوطنية.				
المجال ذو الصلة للنتائج الرئيسية (الخطة الإستراتيجية 2008 - 2011): المراجعة الفنية لإعداد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الثالث لدولة الإمارات العربية المتحدة				
استراتيجية الشراكة: سيتم تنفيذ هذا المشروع على المستوى الوطني من قبل المركز الوطني للاحصاء. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مكتب الإمارات العربية المتحدة بتقديم المساعدة الفنية لأنشطة تنفيذ المشروع.				
عنوان المشروع واسمه (رمز أطلس): دعم المركز الوطني للإحصاء لإصدار تقرير الأهداف الإنمائية الألفية التابع لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010				
النواتج المخططة	**أهداف النواتج**	**الأنشطة الإرشادية**	**الجهات المسؤولة**	***المدخلات***
الناتج 1 تجميع وإصدار تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الثالث لدولة الإمارات العربية المتحدة **خط الأساس:** تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2007 **المؤشرات:** إصدار تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010 لدولة الإمارات العربية المتحدة	1.1 تشكيل مجموعة وطنية فنية استشارية داخل المركز الوطني للإحصاء. 1.2 إعداد مسودة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية وتقديمه الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل المراجعة الفنية. 1.3 إعداد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية.	1-1 تعيين خبير لتنفيذ التدريب للفرق الفنية الأساسية في مجالات الإحصاءات والدراسات المسحية والتحليل. 2-1 المراجعة الفنية لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية. 3-1 المراجعة ووضع مؤشرات لقياس الأهداف الثمانية. 4-1 التحليل وكتابة التقرير. 5-1 استشارات مع جميع الأطراف المعنية 6-1 التحرير، الصياغة وترجمة التقرير.	المركز الوطني للاحصاء / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعيين خبير ***US$ 15,000*** دولار أمريكي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
		الميزانية الإجمالية		**الإجمالي: *US$ 15,000*** **دولار أمريكي**

رابعا، الترتيبات الإدارية

سيتم تنفيذ المشروع على المستوى الوطني من قبل المركز الوطني للإحصاء وفقا للقواعد والإجراءات المعتمدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويكون المركز الوطني للاحصاء مسؤولاً عن الإشراف على موظفي المشروع والمستشارين بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ويتحمل المركز الوطني للاحصاء المسؤولية عن تنفيذ كافة نشاطات المشروع والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية، والتأكد من الالتزام بنظم الإدارة المالية المقبولة وتطبيقها، ومراقبة وتقييم سير العمل بشكل عام في تنفيذ المشروع. ويكون المنسق الوطني للمشروع مسؤولا أمام هيئة المشروع. وستتم مناقشة أي تغييرات أو تعديلات في المحطات الرئيسية للمشروع أو نواتجه والاتفاق عليها مع هيئة المشروع.

وسيتم تنفيذ المشروع من قبل المركز الوطني للاحصاء، التابع لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الذي سيعين منسق اتصال وطني للإشراف على برامج المشروع. وسيعمل منسق الاتصال تحت الإشراف المباشر للمدير العام للمركز الوطني للاحصاء ويكون مسؤولا عن الإدارة الكلية للمشروع بما في ذلك رفع تقارير حول سير العمل ومراقبة تمويل المشروع ومخرجاته، وتعيين موظفي المشروع، وإعداد طلبات الدفع المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووضع جدول الاختصاصات (الشروط المرجعية) للمستشارين الوطنيين والدوليين. وسيتم تشكيل مجلس إداري للمشروع لمتابعة سير العمل في المشروع ولحل مشاكل التنفيذ.

خامساً، إطار المراقبة والتقييم

سوف تتم مراقبة المشروع وفقا لسياسات وإجراءات البرامج الموضحة في دليل المستخدم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال ما يلي:

- سيتم كل شهر تسجيل التقدم نحو إنجاز النتائج الرئيسية في تقرير تقييم الجودة يتم إعداده على أساس معايير الجودة والأساليب المبينة في جدول إدارة الجودة أدناه.
- سيتم استحداث سجل قضايا في أطلس ويتم تحديثه من قبل مسؤول البرنامج لتسهيل متابعة وحل المشاكل المحتملة أو طلبات التغيير.
- استنادا إلى المعلومات الواردة أعلاه المسجلة في أطلس، سيتم تقديم تقرير سير العمل في المشروع.
- سيتم استحداث سجل الدروس المستفادة من المشروع وتحديثها بانتظام لضمان استمرارية التعلم والتكيف داخل المؤسسة، ولتيسير إعداد تقرير الدروس المستفادة في نهاية المشروع.
- سيتم تفعيل خطة جدول المراقبة في أطلس وتحديثها لتتبع الإجراءات/ الأحداث الإدارية الرئيسية

- سوف يخضع المشروع لتدقيق الحسابات على الأقل مرة واحدة طوال مدته وفقا لأنظمة نموذج التنفيذ الوطني.

سادساً، السياق القانوني

تكون وثيقة المشروع هي المستند المشار إليه بهذه الصفة في المادة 1 من الاتفاقية القياسية للمساعدة الأساسية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي وقعها الطرفان في 19 يناير 1977. ولأغراض الاتفاقية القياسية المذكورة أعلاه، سيشير مسمى وكيل التنفيذ في البلد المضيف إلى ممثل الحكومة المتعاون المذكور في الاتفاقية.